

"سوليد" تطالب في اليوم العالمي للمختفين بتشكيل لجنة مستقلة وفق المعايير الدولية

المستقبل - الاحد 31 آب 2008 - العدد 3063 -

طالببت وداد حلواني خلال مؤتمر صحافي عقدته لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين "سوليد" في حديقة جبران خليل جبران - رياض الصلح لمناسبة اليوم العالمي للمختفين، "بتشكيل لجنة وطنية مستقلة وفقا للمعايير الدولية، تضم ممثلين لعائلات الضحايا، الجمعيات الاهلية العاملة على قضية الإخفاء القسري، قضاة مشهود لهم بالاستقلالية والنزاهة، مجلس النواب، الحكومة، المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال والتي تلتزم الحيادية وتمتلك الخبرات اللازمة كالصليب الاحمر الدولي".

وقالت "من مهمات هذه اللجنة العمل لحل قضية المختفين قسرا في لبنان وخارج الحدود، من لبنانيين وغير لبنانيين مقيمين على الاراضي اللبنانية، بما يؤمن الافراج الفوري عن الأحياء، أينما كانوا، والاعلان عن الذين اصبحوا في عداد الموتى، بما يضمن لهؤلاء جميعا حقوقهم الانسانية وحقوق عائلاتهم المعترف بها دوليا بغض النظر عن جنسياتهم وعن جنسيات المرتكبين".

وشددت على "ضرورة اعتماد المعايير الدولية لتحديد اماكن المقابر الجماعية على كل الاراضي اللبنانية ولنبتشها وفق هذه المعايير. وعلى هذه اللجنة ان تنشئ قاعدة معلومات للحمض النووي من خلال إجراء فحوص لجميع اهالي المختفين قسريا، كما عليها ان تسارع الى وضع برنامج متكامل لتعويض الضرر المعنوي والمادي الذي لحق بضحايا جرائم الإخفاء القسري وعائلاتهم".

وأوضحت ان "اللجنة ستفوض صلاحيات واسعة لإجراء التحقيقات الجدية، ويجب أن يكون لديها صلاحيات تخولها الحصول على المعلومات من مراكز المخابرات والامن وجميع المؤسسات التي يتضمن أرشيفها معلومات عن الاشخاص المختفين قسريا وعن أماكن المقابر الجماعية، كذلك السعي للحصول على المعلومات من قادة وأفراد الميليشيات السابقة ممن يعتقد انهم قاموا بتسليم معتقلين لبنانيين الى الأجهزة السورية والاسرائيلية. وينبغي على هذه اللجنة مواكبة الاسر المعنية وإعلامها بالتقدم الذي تحققه في عملها وبالنتائج التي تتوصل اليها وجعل هذه المعلومات علنية بمتناول الرأي العام".

وركزت على "ضرورة إدراج قضية ضحايا الإخفاء القسري في لبنان وما وراء الحدود على طاولة الحوار الوطني المزمع عقدها برئاسة الرئيس ميشال سليمان، وذلك من اجل تفعيل النقاش وحض السياسيين على اجترار السبل لمعالجة هذه القضية بشكل شامل وعادل وشفاف ونهائي، والاعتراف الرسمي بفشل اللجنة القضائية المشتركة السورية اللبنانية بعد ثلاث سنوات من العمل، وبالتالي تكون مهماتها قد انتقلت مباشرة الى اللجنة الوطنية المستقلة الأنف ذكرها، الامر الذي يستوجب الشروع بتشكيلها بالسرعة اللازمة، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لانضمام لبنان الى المعاهدة الدولية التي أقرتها الامم المتحدة لحماية جميع الاشخاص من الإخفاء القسري والعمل الفوري على تعديل القوانين اللبنانية لتتوافق مع بنود هذه المعاهدة".

ودعت "الجميع ولا سيما وسائل الاعلام والاعلاميين كافة، الى التعاطي وفق ما يتطلبه هذا الموضوع من جدية ودقة وموضوعية، بعيدا كل البعد من السياسة".

سؤال عن مخالي سوليد في مؤتمر صحفي عن تلاوة بيان